«معامل» تحقق أكثر من 4 ملايين دينار أرباحا صافية

أعلنت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات تحقيقها أرباحا صافية بقيمة تتجاوز أربعة ملايين دينار كويتي (نحو 12 مليون دولار أمريكي) عن فترة النصف الأول من العام الحالي مقارنة بأرباح قدرها 2ر6 مليون دينار (نحو 7ر8 مليون دولار) في النصف الأول من عام 2020 بنسبة تغيير بلغت 50 في المئة. وقالت الشركة في إفصاح على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت اليوم الخميس إنها حققت ربحية سهم بلغت 35ر95 فلس عن فترة النصف الأول من العام الحالي مقابل ربحية 24ر11 فلس عن الفترة المقارنة في النصف الاول من عام 2020 بنسبة تغيير بلغت 49 في المئة. وأرجعت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات التحول الإيجابي في نتائجها إلى رد مخصص مطالبات وغرامات بمبلغ 3ر9 مليون دينار (نحو 7ر11 مليون دولار).

وأسست الشركة عام 1979 وأدرجت في بورصة الكويت عام 2004 ويبلغ رأسمالها المصرح به 5ر11 مليون دينار (نحو 5ر34 مليون دولار). وتعمل الشركة في تنفيذ أعمال المقاولات المدينة والميكانيكية والكهربائية والصيانة وتركيب وصيانة المصاعد والسلالم الكهربائية وتستغل فوائضها المالية المتوفرة باستثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

البورصة تتباين عند الإغلاق وسط تراجع وتيرة التداولات

تباين أداء بورصة الكويت في ختام تعاملات، حيث صعد مؤشرها العام بنحو طفيف نسبته 0.01%، وارتفع السوق الأول 0.14%، تراجع المؤشران "رئيسي 50" والرئيسي بواقع 0.32% و0.38% على الترتيب.

وتقلصت سيولة البورصة بنسبة 14.7% لتصل إلى 49.90 مليون دينار مقابل 58.52 مليون دينار بالأمس، كما تراجعت أحجام التداول بنحو 11.5% لتصل إلى 288.44 مليون سهم مقابل 326.07 مليون سهم بجلسة الأربعاء.

وسجلت مؤشرات 3 قطاعات ارتفاعاً اليوم بصدارة الصناعة بنمو نسبته 0.30%، فيما تراجع10 قطاعات أخرى يتصدرها التكنولوجيا بانخفاض قدره 1.86%.

وجاء سهم "فنادق" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع نسبته 26.24%، بينما تصدر سهم "البيت" القائمة الحمراء مُتراجعاً بنحو 8.77%.

وتصدر سهم "وطنية" نشاط التداول ببورصة الكويت على المستويات كافة بكميات بلغت 32.47 مليون سهم جاءت من خلال تنفيذ 660 صفقة حققت سيولة بقيمة 7.45 مليون دينار؛ ليرتفع السهم عند الإغلاق بنسبة 0.44%.

وأغلقت بورصة الكويت تعاملاتها على ارتفاع مؤشر السوق العام 0ر81 نقطة ليبلغ مستوى 65ر6612 نقطة

بنسبة صعود بلغت 0ر01 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 288ر4 مليون سهم تمت عبر 11285 صفقة نقدية بقيمة 49ر9 مليون دينار كويتي (نحو 149ر7 مليون دولار أمريكي). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 20ر8 نقطة ليبلغ مستوى 5442ر06 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر38 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 214ر3 مليون سهم تمت عبر 7514 صفقة نقدية بقيمة 25ر4 مليون دينار (نحو 76ر2 مليون دولار). كما ارتفع مؤشر السوق الأول 10ر06 نقطة ليبلغ مستوى 7208ر23 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر14 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 74ر04 مليون سهم تمت عبر 3771 صفقة بقيمة 24ر4 مليون دينار (نحو 73ر2 مليون دولار).

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 18ر51 نقطة ليبلغ مستوى 5743ر10 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر32 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 168ر8 مليون سهم تمت عبر 5519 صفقة نقدية بقيمة 22ر01 مليون دينار (نحو 66ر03 مليون دولار). وكانت شركات (فنادق) و(قيوين أ) و(تمدين أ) و(ع عقارية) الأكثر ارتفاعا أما شركات (وطنية) و(اجيليتي) و(اهلي متحد) و(البيت) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (البيت) و(كويت ت) و(المساكن) و(بيت الطاقة) الأكثر انخفاضا.

ليبلغ 570 مليون دينار في يونيو الماضي

«المركزي»: تمويل الواردات الكويتية يقفز نحو 93 بالمئة

أظهرت أرقام صادرة عن بنك الكويت المركزي أمس الخميس أن تمويل الواردات الكويتية قفز في شهر يونيو الماضي ليبلغ 570 مليون دينار كويتي (نحو 8ر1 مليار دولار أمريكي) بزيادة نسبتها 9ر92 في المئة مقارنة بشهر مايو الماضي.

وقالت ادارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك في جداول احصائية خصت بها وكالة الانباء الكويتية (كونا) ان عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ارتفع واحد في المئة في يونيو الماضي ليبلغ نحو 7ر40 مليار دينار كويتي (نحو 134 مليار دولار أمريكي).

واضافت ان ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار ارتفعت واحد في المئة في يونيو الماضي لتبلغ 9ر34 مليار دينار (نحو 115 مليار دولار) في حين قفزت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية 15 في المئة لتبلغ 3ر2 مليار دينار (نحو 5ر7 مليار دولار).

وذكرت أن إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار المتمثل بسندات (المركزي) استقر عند 9ر2 مليار دينار (نحو 6ر9 مليار دولار) كما استقر متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق عام واحد عند 375ر1 في المئة.

وأشارت إلى أن إجمالي موجودات البنوك المحلية أرتفع بنسبة 1ر1 في المئة ليسجل 9ر74 مليار دينار (نحو 247 مليار دولار) موضحة أن صافي الموجودات الأجنبية لديها أرتفع كذلك بنسبة 1ر3 في المئة ليبلغ 8ر5 مليار دينار (نحو 19 مليار دولار).

وبينت أن ودائع لأجل لدى (المركزي) قفزت في يونيو الماضي بنحو 5ر12 في المئة لتبلغ 1ر2 مليار دينار (نحو 9ر6 مليار دولار) في حين ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية بنسبة واحد في المئة لتبلغ 7ر40 مليار دينار (نحو 134 مليار دولار).

وأوضحت ان متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار استقر في يونيو عند مستوياته المسجلة في مايو الماضي والبالغة 300 فلس. ويقصد بعرض النقد بمعناه الضيق حجم النقد للعمليات الجارية ويشمل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المودعة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب في حين يشمل عرض النقد بمفهومه الواسع إضافة إلى النقود الجارية حسابات ودائع الاجل وحسابات التوفير.

خلال 3 دقائق من خلال تقنية الذكاء الاصطناعي

المضف يهنئ أول مواطن كويتي يحصل على القرض العقاري الذكي 70 ألف دينار

هنأ نائب رئيس مجلس الادارة المدير العام للبنك صلاح المضف أول مواطن كويتي يحصل على القرض العقاري لبناء قسيمته الحكومية في مدينة المطلاع من خلال خدمة القرض الذكي بتقنية الذكاء الاصطناعي.

واستمع لشرح موجز قدمه المواطن سعد جابر سند الشمري عن آلية التقديم على القرض والتي ذكر فيها أنها تمت بسهوله خلال 3 دقائق دون زيارة فرع البنك ودون مستندات وتم توقيع عقد القرض بقيمة 70 ألف دينار كويتي.

وكرم المضف فريق مركز نظم المعلومات بالبنك على هذا الإنجاز المشرف والفريد من نوعه في القطاعين العام والخاص.

وبمناسبة اليوم العالمي للشباب هنأ المدير العام للبنك شباب الائتمان الواعد المتألق بعطاءه وابداعاته والمتسلح بعلمه وزف بشرى الترقية بالاختيار لـ122 موظف في البنك وشكرهم على جهودهم المبذولة وتفانيهم وإخلاصهم وعطاؤهم اللامتناهي وحثهم على بذل المزيد من الجهد للارتقاء ببنك الائتمان وتقديم أفضل خدمة للكويتيين.

على جانب حفل القرض العقاري الذكي وبما يواجه البنك من تحديات ذكر المضف فيما يتعلق في شح السيولة بالبنك وبعد دراسة مستفيضة مع مستشار عالمي في السنوات المنصرمة تم وضع الحلول الكفيلة لتفادي مشكلة التمويل العقاري وبانتظار التشريعات القانونية المناسبة لتلك الحلول بالتنسيق مع مجلس الأمة الموقر لضمان استدامة وديمومة قدرة البنك على تمويل المواطنين.

صورة جماعية

عموميتها أقرت توزيع 10 بالمئة عن العام 2020

«ساي نت» تضع احتياجات الصناعة المصرفية والمالية على قمة أولوياتها

عمومية الشركة

قال رئيس مجلس الادارة في شركة شبكة المعلومات الائتمانية "ساي نت" أنور بدر الغيث أن الشركة نجحت في مواجهة التحديات المتسارعة التي شهدها عام 2020، التي نتجت عن تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، والخطوات المتخذه لاحتواء آثارها، حيث أشار إلى قيام الشركة بوضع خطة عمل استثنائية لضمان توفير كافة خدماتها بصورة آمنة لكافة المشتركين اضافة إلى تطوير منظومة العمل عبر اضفاء المزيد من المرونه في تنفيذ الأعمال وبما يحقق السرعة والدقة والكفاءة في تقديم الخدمات والمنتجات.

وأضاف الغيث في كلمته أثناء انعقاد الجمعية العمومية للشركة، أن الشركة بذلت جهوداً دؤوبة واستثنائية لتوفير خدماتها للمشتركين دون انقطاع، وبصورة مستمرة في ظل تلك الجائحة، وفي الوقت نفسه اضطلعت بدورها الرائد في السوق من خلال تقديم الخدمات بشكل رقمي ومتطور. وقد عززت قواعد الحوكمة المطبقة في الشركة استمرارية أعمالها ضمن إطار رقابي سليم، كما ركزت على ترسيخ ثقافة الحوكمة في جميع ممارساتها، وشددت على تطبيق مبادئ الحوكمة المتمثلة في المساءلة، والشفافية والاستقلالية، وقد ساعدنا ذلك على ضمان الامتثال لكافة متطلبات الجهات الحكومية والجهات التنظيمية في دولة الكويت.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي في الشركة فهد محمد المنيس بأن السنة المالية المنتهية في سبتمبر 2020 شهدت اضطرابات كبيرة وغير متوقعة وذلك بعدما بدأ العالم أجمع يشهد انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد19- (COVID-19) التي رتبت آثاراً اقتصادية وخيمة على الصعيدين الدولي والمحلي نتيجة لاتخاذ إجراءات الوقاية اللازمة للحد من انتشار الفيروس، دافعاً الجهات الحكومية إلى اتخاذ إجراءات غير مسبوقة وإصدار قرارات بحظر التجول الكلي والجزئي، والإغلاق التام للعديد من الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمصرفية التي ظهرت آثارها على جميع العملاء من الأفراد والشركات. إلا أنه بحمد الله تعالى واستكمالاً لسياسة الشركة الرشيدة في إدارة المخاطر ومواجهة الأزمات وما فرضته أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) من تحديات، فقد قامت ساي نت باتخاذ إجراءات عملية لضمان استمرارية أعمالها من دون توقف وتقديم خدماتها إلى جميع مشتركيها وعملائها، ومن دون اللجوء إلى تكوين مخصصات مالية غير مسبوقة نتيجة الأحداث الجارية والمتسارعة التي يصعب تقديرها بشكل مؤكد في ذلك الوقت مما ساهم في الحفاظ على معدلات النمو في تطورات حجم الأعمال.

«وربة»: 10 رابحين في سحب «السنبلة» الأسبوعي الـ 27

أعلن بنك وربة أسماء الفائزين بسحوبات السنبلة الأسبوعية، وسيستمر بنك وربة بعمل السحوبات لعشرة رابحين أسبوعياً بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة وموظفي بنك وربة.

وبالنسبة للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال سحب السنبلة الأسبوعي السابع والعشرين، فقد توج 10 رابحين من عملاء بنك وربة حصل كل منهم على 1000 دينار كويتي وهم: عايض عبد الله خلف الحربي، عبد الله يوسف عبد الله القطان، سالم حمد سالم العجمي، محمد محمود طاهر محمد، محمد ناصر مشعاب المطيري، راشد سعد راشد الهاجري، محمد عبد الله براك العتيبي، وسميه محمد عبد الله الطيار، نزال مهوس زعيلان الظفيري، محمد مبارك عيد الدوسري.

ويمثل حساب السنبلة الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية مناسبة على أرصدتهم في الوقت نفسه بالإضافة إلى فرص للفوز بجوائز نقدية طوال العام.

وحول الشروط، يتطلّب الآن وجود 100 د.ك لدخول سحوبات السنبلة الأسبوعية والسحوبات الكبرى، علماً بأن العميل لا زال يحصل على فرصة واحدة مقابل كل 10 د.ك في الحساب، والفرص تحتسب على حسب أدنى رصيد في الحساب خلال الشهر. لذلك يجب أن يكون قد مضى على المبلغ شهر كامل في الحساب للتأهل للسحب الأسبوعي، وشهرين كاملين للسحوبات الكبرى لاحتساب الفرص. هذا ولا توجد قيود أو حدود للسحب والإيداع، كلما زاد المبلغ المودع زادت فرص العميل للربح.

والجدير بالذكر أن بنك وربة أطلق أحدث حلوله المصرفية Customer Onboarding وفق بنود استراتيجيته الخمسية الطموحة التي تمكن غير عملاء بنك وربة بالتقدم بطلب فتح حساب السنبلة بطريقة إلكترونية سهلة عبر موقع البنك الالكتروني دون الحاجة لزيارة أي فروع البنك، وفي غضون خمسة دقائق فقط –من خلال النظام الآلي الجديد الذي يستخدمه لتطبيق هذه الخدمة وينفرد به في القطاع المصرفي الكويتي– سيتمكن العملاء الجدد من استكمال طلب فتح حساب السنبلة في أي وقت وأي مكان.

أرباح «الساحل للاستثمار» تتجاوز المليون دينار في النصف الأول

اجتماع سابق للشركة

أظهرت البيانات المالية لشركة الساحل للتنمية والاستثمار تحولاً إيجابياً بنتائج النصف الأول من العام الجاري مقارنة بخسائر نفس الفترة من عام 2020.

بحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، ، بلغت أرباح الفترة 1.052 مليون دينار (3.50 مليون دولار)، مقابل خسائر النصف الأول من عام 2020 البالغة 4.766 مليون دينار (15.88 مليون دولار).

وقالت الشركة في بيان للبورصة إن التحول الإيجابي في النتائج خلال فترات المقارنة يعود بشكل رئيسي إلى 3 عوامل وهي: تسجيل أرباح محققة وغير محققة من موجودات مالية مُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، انخفاض خسارة في نتائج شركات زميلة، والربح من بيع جزء من عقار استثماري في شركة تابعة.

وبلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية للشركة في النصف الأول من العام الجاري نحو 1.702 مليون دينار، بالمقارنة مع (4.19–) مليون دينار بالفترة المماثلة من العام السابق.

وحققت الشركة أرباحاً بقيمة 1.545 مليون دينار في الربع الثاني من العام الجاري، بالمقارنة بخسائر نفس الفترة من العام الماضي البالغة 1.83 مليون دينار.

كانت خسائر "الساحل" تقلصت 83.2% في الربع الأول من العام الجاري؛ لتصل إلى 493 ألف دينار تقريباً، مقارنة بخسائر قدرها 2.937 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2020.

«بيت الأوراق» تحقق 3.2 مليون دينار أرباحاً صافية

أعلنت شركة بيت الأوراق المالية تحقيقها أرباحا صافية بقيمة 2ر3 مليون دينار كويتي (نحو 6ر9 مليون دولار أمريكي) عن فترة النصف الأول من العام الحالي مقابل خسارة بلغت 622ر9 ألف دينار (نحو 8ر1 مليون دولار) في النصف الأول من عام 2020 بنسبة تغيير بلغت 627 في المئة.

وقالت الشركة في إفصاح على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت إنها حققت ربحية سهم بلغت 7ر3 فلس عن فترة النصف الأول من العام الحالي مقابل خسارة 5ر1 فلس عن الفترة المقارنة في النصف الأول من عام 2020 بنسبة تغيير بلغت 587 في المئة.

وأرجعت الشركة التحول الإيجابي في نتائجها إلى بعض العوامل منها ارتفاع إيرادات أتعاب الإدارة بما يتجاوز أربعة ملايين دينار (نحو 12 مليون دولار) وانخفاض خسائر محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بمبلغ 155 ألف دينار (نحو 465 ألف دولار).

تحول إيجابي بنتائج «العقارات المتحدة» في النصف الأول

بحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية،، بلغت أرباح الفترة 1.27 مليون دينار (4.23 مليون دولار)، مقابل خسائر النصف الأول من عام 2020 البالغة 5.65 مليون دينار (18.82 مليون دولار).

وقالت الشركة في بيان للبورصة إن التحول الإيجابي في النتائج خلال فترات المقارنة يعود بشكل رئيسي إلى 4 عوامل وهي: ارتفاع مجمل الربح الناتج من نشاط التأجير العقاري والفنادق والخدمات العقارية، ارتفاع الإيرادات الناتجة من حصة الشركة في نتائج الشركات الزميلة، انخفاض تكاليف التمويل، وانخفاض مخصص الخسائر المتوقعة.

وبلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية للشركة في النصف الأول من العام الجاري نحو 43.105 مليون دينار، بالمقارنة مع 52.793 مليون دينار بالفترة المماثلة من العام السابق، بتراجع نسبته 18.4%. وحققت الشركة أرباحاً بقيمة 139.97 ألف دينار في الربع الثاني من العام الجاري، بالمقارنة بخسائر الفترة نفسها من العام الماضي البالغة 7.312 مليون دينار.

كانت أرباح الشركة تراجعت 32.3% في الربع الأول من العام الجاري؛ لتصل إلى 1.13 مليون دينار، مقابل أرباح الفترة ذاتها من العام الماضي البالغة 1.67 مليون دينار.

عمومية سابقة